قيم المواطنة في المجتمع الجزائري

دراسة تحليلية

د. سميرة لغويل

جامعة باتنة ١/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – الجزائر

Email: laghouilsocio@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/١/١٩

تاريخ القبول: ٢٠١٩/٣/٣

الملخص

يتناول هذا البحث قيم المواطنة ويهدف إلى إبرازها وتأكيد دورها وفاعليتها في الحفاظ على مكوّنات المجتمع الجزائري، لأنّها من المفاهيم الأساسية التي تعمل على تعزيز التلاحم المجتمعي في عصرنا الحالي. وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي المناسب لطبيعة الموضوع والذي يستند أساسا على الدّراسات الوثائقية. وقد تأكّد لنا من خلال النتائج المتوصّل إليها أن لقيم المواطنة دورا كبيرا في تطور المجتمعات وأنّ ترسيخها يتحقّق من خلال توعية الأفراد وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع ، فضلا عن دورها في استقرار النسق المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: القيم، المواطنة، قيم المواطنة.المجتمع الجزائري

Citizenship Values in the Algerian Society
An Analytical Study

Dr. Samira Laghouil
Faculty of human and social sciences
Batna1 University - Algeria

Abstract

The aim of the research is to understand citizenship values and to show their effectiveness among the components of the Algerian society. Citizenship values are necessary concepts for the consolidation of social cohesion nowadays. The research is based on descriptive approach by using documentary studies. The research emphasized that the citizenship values play a major role in the development of societies through awareness of individuals, and recognition of their rights and duties in society. As well as their role in stabilizing community structure

Keywords: values, citizenship, citizenship values, Algerian society

مقدمة

يُعدّ البحث في موضوع القيم من القضايا التي تطرح إشكالات متعدّدة، بالنّظر إلى عمق المفهوم وشساعته ونظرياته المتعدّدة، وكذا تداخله مع العديد من المفاهيم والمصطلحات، إلا أنّه يظل مفهوما مركزيّا في حياة المجتمعات. و بالنسبة للكثير من روّاد علم الاجتماع (توكفيل، فيبر، دوركايم) فإنّ القيم تعتبرأساسية لفهم التنظيم والتغيير بالنسبة للمجتمع والأفراد على حدّ سواء، وتمثّل الرابط الاجتماعي الأساسي لتماسك المجتمع. غير أنّه من الجدير بالذكر عند دراسة قيم المواطنة عدم اعتبارها مشكلا بقدر ما يجب مقاربتها بوصفها بعداً من الأبعاد الضرورية لمشروع المجتمع الحديث، ولا سيّما في ظروف التوتّر الاجتماعي الذي تعيشه العديد من دول العالم في العصر الحديث. لذلك فإنّ الكثير من الكتابات الأكاديمية اليوم التي تؤشّر على مرحلة جديدة للتعامل العلميّ مع قضايا و اهتمامات المجتمعات بالإضافة إلى معظم القراءات والمقاربات التي وظفها عدد من الباحثين في ميادين وحقول معرفية تبدو متباعدة بالرغم من اشتغالها على قضايا مهمّة منها المواطنة.

و يتكون مفهوم المواطنة وينمو داخل سياق حركة المجتمع وتحوّلاته التي تنسج العلاقات وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق و الواجبات و تحدّد المسؤوليات. فمن خلال تفاعل كل هذه العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات، يسهم في تشكيل شخصية المواطن، ويمنحها خصائص تميّزه عن غيره؛ و يصبح بذلك هذا الموروث المشترك حمايةً وأمانًا للوطن وللمواطن، الأمر الذي يجعلنا أمام مداخل متعددة تستدعي مقاربات منهجيّة خاصّة، لذلك لا بد من بذل جهد علميّ ومعرفيّ ولاسيّما في الظروف الرّاهنة، بخصوص موضوع قيم المواطنة، من باب تحقيق التّراكم المعرفيّ المطلوب، ولا يبقى مجرد استطلاعا وصفيا مناسبيّا. فالمواطن الجزائري مطالب بالمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصيّة الثقافيّة لأنّ ثمّة تحولات قيميّة تمسّ الحقل الاجتماعي بالجزائر، كما ظهرت قيم جديدة ذات جاذبية بالنسبة للأفراد في المجتمع وبخاصة فئة الشباب، وعليه فإن مؤسّسات التنشئة الاجتماعية، والبنيات التمكينيّة التربوية يجب أن تكون وظيفتها حاسمة في هذا المجال. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا البحث، الذي يتمحور حول قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع الجزائري . وعليه يمكن أن يكون هيكل البحث(وهو بحث كيفي)على النحو الآتي:

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث

تعدّ المواطنة قضية من القضايا القديمة المتجدّدة التي احتلّت مساحة كبيرة في عدّة حقول معرفية، وتعدّدت أبعادها بتعدّد العلاقات المتشابكة التي تربط بين عدّة حقول تشترك جميعها في اهتمامها بموضوع علاقة الفرد بالمجتمع والدولة وتنظيمها في أطر قانونية منظّمة للحقوق والواجبات. ولو نظرنا إلى المواطنة كمفهوم اجتماعي فإنّنا نجدها المحدّد لمنظومة التمثلات والسلوكات والعلاقات الاجتماعية، أي أنّها مرجعية معياريّة اجتماعيّة. ويحفل التراث السوسيولوجي بالكثير من الطروحات والرؤى الفكرية الخاصّة بالتحوّلات المجتمعية بوصفها تلك التغيرات الواسعة في البنى الاجتماعية للمجتمع التي تحدث أثرا في نظم المجتمع وتؤثّر في العلاقات بين الأفراد ، وفي القيم والمعايير التي تؤثّر في سلوك الأفراد وتحدّد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسّسات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

إن الظواهر النّاجمة عن التحوّلات الاجتماعية والقيمية في الجزائر لا يمكن فصلها عن مجمل تلك التحوّلات التي يعرفها المجتمع الجزائري على مختلف المستويات ، حيث تتداخل وتتشابك بالتأكيد مع عوامل عديدة وعليه يجب تفسيرها ورسم معالمها وتجليّاتها وفق هذا التداخل.والجزائر لم تكن بمنأى عن التغيّرات الحاصلة على الساحتين الوطنية والدولية ، لذلك يستوجب تفعيل قيم المواطنة لأنّها أساس قوة المجتمع وتماسكه وتطوره. واستنادا إلى هذه الرؤية يستمدّ هذا الموضوع أهميّته.وننطلق في هذا البحث من إشكالية جوهريّة تهدف إلى بيان مدى ما تقدمه قيم المواطنة لأفراد المجتمع من دعم ومعطيات ومتطلبات لتعزيز الاستقرار المجتمعي وتوازن النسق واستمراره ، ويمكن اختصارها في سؤال رئيس: كيف تسهم قيم المواطنة في بناء المجتمع واستقراره في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في السعي إلى طرح الموضوع برؤية سوسيولوجية ممّا يتطلّب تأطيره نظريا وتوصيفه وتحليله أكاديميا وفق أسس علميّة منهجيّة واضحة. فضلا عن ذلك يرمي البحث إلى توضيح المضمون العلميّ والعمليّ لمفهوم قيم المواطنة في مجتمعنا، و إبراز أهميّتها في تنمية المجتمع واستقراره وتوازنه الاجتماعي.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرّف على الأطر المفاهيميّة للمواطنة.
- الطرح النظري لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري.
- الفهم النظري والواقعيّ لمهدّدات قيم المواطنة في جوانبها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- التركيز على فهم المقاربات الفاعلة في ترسيخ قيم المواطنة.
- كيف يمكن للمجتمع الجزائري بأفراده ونظمه الوصول إلى التشبّع بقيم المواطنة.

منهجيّة البحث وخطّته

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفيّ الذي يفرضه موضوع الدراسة و التي تقوم على وصف حالة المواطنة وبيان قيمها ومعرفة المعوقات التي تهدّدها في المجتمع عن طريق تحليل

كل ما يتوفّر لدينا من معلومات تتعلّق بهذا الموضوع. و أمّا عن خطّة البحث فقد قُسّمت على مقدّمة تليها مجموعة محاور ليُختتم الموضوع ببعض النتائج والتوصيات التي توصّلنا إليها.

المفاهيم المُشكّلة لبنية البحث:

مفهوم القيم

يعدّ مفهوم القيم من المفاهيم المتعدّدة والمختلفة المعاني، ويرجع ذلك التعدّد إلى تعدّد الحقول المعرفيّة المهتمّة بهذا المفهوم، فمنهم من يرى أنّ القيم مرادفة للأهميّة، ومنهم من يتعامل معها على أنّها معتقدات، ومنهم من يرى أنها معايير وأحكام تفضيلية تتضمّن ما يجب على الأفراد أن يفعلوه، إلا أن هذه التعاريف تشترك في المضمون وهو أن القيمة تدلّ على أنّ كلّ شيء يحمل في ذاته منفعة. وهذه بعض التعريفات التي تناولت مفهوم المواطنة:

عرّفت فوزية دياب القيم " بأنّها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدّد المرغوب منه وغير المرغوب." (دياب ، ١٩٨٠ ص٩)(Diab,1980p9).

أما عبد الهادي الجوهري فيعرّف القيمة بقوله " القيمة هي التفضيلات الإنسانية، والتصوّرات عمّا هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، لذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى من خلال تجربة الإنسان الطويلة، إنها باختصار شديد الإطار المرجعيّ للسلوك الفرديّ." (الجوهري،١٩٩٦ ص١٢٩)(El-Gohary,1996p129).

وعرّفها إسماعيل عبد الفتاح الكافي " بأنّها إجمالا هي المثاليات التي تسود بين الأفراد وتتغلغل في نفوسهم، وتتوارثها الأجيال وتدافع عنها قدر الإمكان." (الكافي ، ٢٠٠٥ ص١) (El-Kafi, 2005p1)

ويرى ماجد بن جعفر الغامدي القيمة بأنّها " الخلق الحسن القويم، فهي مفهوم يتبنّاه الفرد لاعتقاده بصحته عقليا ووجدانيا، وربّما إيمانيا، فهي حالة عقليّة ونفسيّة ووجدانيّة."(الغامدي ، ٢٠٠٩ص ٢٧) (Al-Ghamdi ,2009p27).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أنّ القيم هي كل الصفات ذات الأهميّة البالغة للنواحي السيكولوجية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، وتتّصف بالصبغة الجماعية، وتعمل كموجهات

للعقل والسلوك؛ فالقيم عبارة عن معايير أو مقاييس تحدّد ما هو مرغوب وغير مرغوب من الأمور، كما أنّها ليست معايير وصفيّة فحسب، بل أحكام تقويميّة. إنّ القيم تشير إلى تقويم ثقافيّ لما يجب أن يكون، كما أنّها مبادئ تنعكس على كل جوانب أنماط حياة الأفراد.

كما تمثّل القيم مجموعة التفضيلات الإنسانية الفطريّة والمكتسبة، المبنيّة على أسس عقائديّة واجتماعيّة وثقافيّة وأخلاقيّة، والتي تشكّل لدى الفرد قناعة وإدراكا بأهميّتها بصورة تجعل منها إطارا مرجعيا لديه. وتحدد تفاعله وسلوكه مع البيئة التي يعيش فيها.

مفهوم المواطنة

وبقدر ما أصبح مفهوم المواطنة مفهوما حيًّا ومتحرّكًا في إطار سيرورة تاريخيّة مستمرة بقدر ما أثار صعوبة واضحة في إيجاد تعريف مانع وجامع له. فماذا نعني بالمواطنة؟

-المواطنة لغةً

المواطنة والمواطن مأخوذة في اللغة من الوطن : المنزل تقيم فيه وهو " موطن الإنسان ومحله " وطن يطن وطناً : أقام به ، وطن البلد : اتّخذه وطناً ، توطن البلد : اتخذه وطناً ، وجمع الوطن، أوطان.

الوطن : مكان إقامة الإنسان ومقرّه ، ولد به أم لم يولد (ابن منظور،)(:,Ibn Manzoor)

- المواطنة اصطلاحاً

أما الموسوعة العربية العالمية ؛ فإنها تعرّف المواطنة بأنها : اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمّة أو وطن. (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٦ ص٣١١)(Arab World Encyclopedia,1996p311)

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنّها : مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعيّ ومجتمع سياسيّ (دولة) ، ومن خلال هذه العلاقة يقدّم الطرف الأول الولاء، ويتولّى الطرف الثاني الحماية ، وتتحدّد هذه العلاقة عن طريق القانون (غيث ، ١٩٩٥ ص ٥٦)(Ghaith ,1995p56)

غياب المواطنة من المعاجم العربية التقليدية

لا توجد في المعاجم العربية التقليدية كلّها أيّ ذكر لكلمة (المواطنة)، لكن توجد كلمات: (وطن- توطن- واطن- الوطن- موطن...). فالوَطَنُ في اللغة العربية: المَنْزِلُ تقيم به،

وهو مَوْطِنُ الإِنسان ومــحلّه، والــجمع أَوْطان. وَطَنَ بالــمكان وأَوْطَنَ أَقام. وأَوْطَنَهُ: اتــخذه وَطَناً. يقال: أَوْطَنَ فلانٌ أَرض كذا وكذا أَي اتــخذها مــحلاًّ ومَسْكَناً يقــيم فــيها. والــمَوْطِنُ: الــمشْهَدُ من مَشَاهد الــحرب. وفي التنزيل العزيز: ﴿لقد نَصرَكُمُ الله فــي مَواطِن كثــيرة﴾. وأَوطَنْتُ الأَرض ووَطَّنْتُها تَوطِيناً واستَوْطَنْتُها: أَي اتــخذتها وَطناً، وكذلك الاتِّطانُ، وهو افْتِعال منه. أَما الــمَوَاطِنُ فكل مَقام قام به الإِنسان لأَمر فهو مَوْطِنٌ له، وواطَنَهُ علــى الأَمر: أَضمر فعله معه، فإِن أَراد معنى وافقه قال: واطأَه. تقول: واطنْتُ فلاناً علــى هذا الأَمر إِذا جعلتما فــي أَنفسكما أَن تفعلاه، وتَوْطِينُ النفس علــى الشيء: كالتمهيد وقــيل: وَطَّنَ نفسه علــى الشيء وله فتَوَطَّنَت حملها علــيه.

فالمواطنة إذن كلمة لها أصل عربيّ مرتبط بموطن الإنسان ومستقرّه وانتمائه الجغرافي، لكنّها هي نفسها كتركيب ومصطلح تم استحداثها لتعبّر عن الوضعيّة السياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة (الخشت ،٢٠١٨)(Al-Khasht ,2018).

المواطنة في المعاجم الغربية

وفي المعاجم الغربية نجد لمصطلح المواطنة حضور قوي، وعلى سبيل المثال في اللغة الإنجليزية يشير المصطلح (Citizenship) إلى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، كما يستخدم أحياناً للدّلالة على العملية أو الحالة التي يُعدّ الفرد بمقتضاها مواطناً لمجرّد أنّه يعيش في رحاب دولة معينة، أو ينتمي إليها ويخلص لها؛ ومن ثم يحظى بالحماية. وفي معجم هاراب مثلا: (المواطن هو (أ) ساكن المدينة. (ب) شخص له كلّ الحقوق كساكن في دولة...أما المواطنة فهي الاسم الذي يدلّ على حالة State أي وجود المواطن.

ويتجاوز مفهوم (المواطن Citizen) المعنى المعجمي ليدلّ على الفرد الذي يتمتّع بالحقوق السياسية ويتحمّل أيضا واجبات المشاركة، ويشير مفهوم المواطنة (Citizenship) إلى فعل المواطن وعملية المشاركة نفسها. فالمواطن هو عضو في المجتمع السياسيّ يتمتّع بالحقوق ويقوم بواجبات العضوية. هذا عن التعريف الاصطلاحي لمفهوم المواطنة، أما تطوّره وسماته ككائن حيّ فله ماضٍ وحاضر ومستقبل، ينشأ وينمو ويتطوّر، ويتراجع ويتقدّم، ويقوى ويضعف، ويتداخل ويتخارج مع مفاهيم أخرى...إلخ، يمكن أن نشير إليها هنا بإجمال (ال عبود ، ٢٠١٨)(Al-Abboud , 2018)

ويرى البعض أن المواطنة لها جانبان: الأول عاطفيّ ويشار إليه بمصطلح الوطنيّة، والثاني سلوكيّ أو عمليّ ويشار إليه بمصطلح المواطنة، لذا أبرز البعض هذين الجانبين العاطفيّ والعمليّ في تعريفه للمواطنة على أنّها حبّ الفرد لوطنه وانتماؤه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه والتفاني في خدمته، والشعور بمشكلاته والإسهام الإيجابي مع غيره في حلّها.أما الدولة فيجب أن تحترم الآخرين ومقترحاتهم بعيدا عن التعصّب والعصبيّة، فالوطنيّة هي تلك العواطف والمشاعر القويّة التي يحسّ بها المواطن تجاه وطنه، إضافة إلى الروابط الروحيّة المتينة التي تشدّه إليها. فهي تأتي بمعنى حبّ الوطن في إشارة واضحة إلى مشاعر الحبّ والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفيّة فهي الدّافع العاطفي والوجداني الذي يكمن وراء سلوك المواطنة، وتكون الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة بمعنى أنّها شعور قلبيّ ووجدانيّ يترجم في المحبّة والولاء والاتجاه الإيجابي والدافعية الذاتية للعمل الخلاّق، أما المواطنة فهي ممارسة وترجمة وعملية لهذه العواطف والشعور أي أنّها الجانب السلوكيّ الظاهر المتمثل في الممارسات التي تكشف حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه، والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه والمشاركة الفعّالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقيّ الوطن والمحافظة على مكتسباته.

وعليه يمكن القول بأنّ المواطنة تتشكل من جانبين رئيسين هما:

١- الجانب النظري ويسمّى الوطنية مشتملا على الجانب المعرفيّ والوجدانيّ تجاه منظومة القيم.

٢- الجانب العمليّ (السلوكيّ) ويقصد به الممارسة العمليّة لمنظومة قيم المواطنة من الفرد تجاه وطنه ومجتمعه أثناء أنشطته الحياتية في جميع المجالات (زمزم ،٢٠١٦)(Zamzam , 2016).

ونخلص بذلك إلى تعريف للمواطنة في أنّها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك ، ويُنَظَم هذا الشعور اجتماعيّاً وقانونيّاً وسياسياً ، ويسهم الفرد بهذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعيّة .

مفهوم قيم المواطنة

تمثّل قيم المواطنة مجموعة القيم التي تبيّن الشعور بالهويّة الوطنيّة وتسهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسيّة داخل المجتمع والمرتبطة بالمواطنة الصالحة، وشعور الفرد بالولاء لوطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجل الوطن وإقباله طواعيّة على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة.

وقد ارتبط مفهوم قيم المواطنة بالتطور في حقّ المشاركة في النشاطات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بفاعليّة ومسؤوليّة فضلا عن المساواة أمام القانون. فقيم المواطنة كما يعرفها مبارك ٢٠٠٨ كلّ ما ثبت واستقرّ ولم يتغيّر في الوطن: كالدين، واللغة ، والتاريخ، والمبادئ التي تؤمن بها الأمّة وكلّ ماله قيمة في هذا الوطن، بمعنى كلّ ماله ثبات ودوام فهو قيم مواطنة." (الكواري ، ١٩٢٣ ص ١١٣)(Al-Kuwari ,1923p113). ويذكر أبو حشيش ٢٠١٠ أن هناك خمسة جوانب رئيسة لقيم المواطنة تتمثّل في الانتماء للوطن والإخلاص والشعور الداخليّ بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن واحترام آراء الأخرين ووجهات نظرهم، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة في المجتمع." (جرار ، ٢٠١١ ص ٤٢)(Jarrar , 2011 p42).

وتعدّ قيم المواطنة مطلبا أساسيا لبناء الدولة المتفتّحة والمتطوّرة لتحقيق مرتكزات المواطنة، والتي من أهمها الوعي السياسيّ والاجتماعيّ والتربية الوطنية والمشاركة السياسيّة وذلك لبناء أفراد في المجتمع قادرين على الدفاع عن الوطن وعن الأمّة، وترتبط قيم المواطنة بالمواطنة الصالحة، التي لا بدّ من توافرها حتى تكون المواطنة الحقيقية نابعة من داخل الأفراد.

الإطار النظري للبحث

قيم المواطنة

وتتمثّل قيم المواطنة في:

١- المساواة:

وتمثل قيمة المساواة جوهر المواطنة، هذه القيمة التي تعتبر أصل الديمقراطية، نادت بها كافة الأديان السماويّة، كما أكّدت وطالبت بها كافّة المواثيق الدولية المقرِّرة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعيّة الداعية إلى الديمقراطية.

وتعتبر قيمة المساواة الحجر الأساس للمواطنة لأنها تعني تنظيم العلاقة بين المواطنين في الجماعة السياسيّة والاجتماعيّة، وكذلك بين الحاكم والمحكومين في الدولة، وتمسّ هذه القيمة عدّة جوانب في حياة الفرد والجماعة و من صورها:

أ- المساواة أمام القانون : هذه المساواة تظهر من خلال خضوع جميع الأفراد للقوانين بنفس الدرجة دون استثناء، وقد أكّدت هذه القاعدة في كل المواثيق الدولية والدساتير الوطنية على تكريس المساواة أمام القانون لتزول كل الفوارق الاجتماعيّة مهما كان نوعها (لون، عرف ودين ...الخ)، وتسود دولة الحق والقانون.

ب-المساواة في الحقوق والواجبات: ويعني التمتّع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، وعدم التفضيل فيها لطائفة دون أخرى، ومن جهة أخرى الالتزام بالواجبات دون التمييز في أدائها، فالجميع سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات (محمد ،٢٠١٨)(Mohammed,2018).

ج- المساواة في تولّي الوظائف العامّة: وهي شقّ من الحقوق ويُطلق عليها أيضا المساواة في الحقوق المدنيّة والسياسيّة.

٢- العدل :

العدالة قيمة ضروريّة في المواطنة لأنّه بالعدالة والعدل فقط يمكن أن تكون هناك مساواة بين المواطنين في جميع جوانبها كما أن العدل يضمن الحفاظ على الحقوق وأداء الواجبات من طرف المواطنين، وبوجود العدل يحسّ المواطنون بالمساواة وتكافؤ الفرص، وهذا ما يحفّز روح المواطنة فيهم، كلّما انتشرت العدالة الاجتماعية ازداد انتماء الأفراد لوطنهم وتجذّرت وطنيّتهم أكثر.

٣- الالتزام (المسؤولية):

يقصد به مدى خضوع جميع أطراف المواطنة (المواطن ، المجتمع ، الدولة) للقوانين وانصياعهم لها . هذا الخضوع ينتج عنه التزاما منتظما أو ذاتيا يهدف للقيام بالأعمال والمسؤوليّات الملقاة على عاتق كل طرف من موقعه وأدائه لدوره على أكمل وجه ممّا يشجع روح المواطنة (ال عبود ، ٢٠١٨ ص ٧٦)(Al-Abboud,2018p76).

فحقيقة الالتزام تعني التمسّك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة فاعلة تحقّق المصلحة العامة.

وتهتمّ السلطة التنفيذيّة بالسّهر على تحقيق قيمة الالتزام من طرف جميع أطراف المواطنة، وفي الجزائرنجد الجهة المخولة لمراقبة مدى التزام المواطنين بمسؤولياتهم هي وزارة الداخلية بالإضافة إلى الوزارات ذات الطابع الماليّ ووزارة العدل.

٤ –الولاء والانتماء:

إنّ قيمة الولاء هي المحرّك الحقيقيّ للمواطنة وهو نتيجة حتمية لها ، والولاء يعدّ الأساس الأوّل الذي يخوّل للفرد المطالبة بحقوقه ، كما يدفعه إلى أداء واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، كما أن قيمة الولاء تدفع إلى بروز ما يسمّى بالهويّة الموحّدة التي تعبّر عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، والولاء من دعائم ثبوت المشروعية لسلطة لا تحظى بولاء مواطنيها . أما الانتماء فهو الحالة التي تضمن تواجد الفرد ضمن جماعة بعد إثبات ولائه لتلك الجماعة، فلا انتماء دون ولاء (بن دحمان ، ٢٠١٨)(Ben Dahman,2018).

مهدّدات قيم المواطنة:

١– المهدّدات الثقافيّة: تعدّ العولمة من أكثر مهدّدات القيم، ويبرز خطرها بشكل كبير في المجال الثقافي، فالدّول الغربية التي تمتلك وسائل الاتصال القويّة وتهيمن على القنوات الفضائية والإنترنت لها تأثير على القيم الأخلاقية، وتعتبر العولمة المهدّد الرئيسيّ لقيم المواطنة بسبب تباين أبعادها وتشعّب آثارها، إذ لم تقتصر انعكاساتها على مجرّد واقع العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة الدوليّة فحسب وإنّما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على حياة الإنسان وسلوكه ووضعه النفسيّ.

إنّ العولمة قد أدّت إلى تزايد انتشار بعض المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة الواحدة لتمتدّ إلى عدّة دول أخرى مكتسبةً بذلك طابعا عالميّا ومهدّدة في الوقت نفسه مصالح الشعوب وأمنها، ومن تلك المهدّدات: زيادة مشكلة التطرّف والإرهاب، والجريمة المنظّمة، والفقر، وتدمير البيئة، والهجرة، والتعصّب، وتجارة الأسلحة، والاتّجار بالأعضاء البشريةّ، وغيرها من المشكلات.

وفي مجال قيم المواطنة يذكر (ارنيت ، ٢٠٠٢) (Arnett , 2002) أن ظاهرة العولمة أدّت إلى الصراع بين الهويّة الوطنيّة والهويّة العالميّة، مما سبّب تشتّتا واضطرابا في الشخصيّة، وخاصّة في فئة الشباب الذين يفضّل بعضهم الثقافات الأجنبية، ويتنكّرون للثقافة الوطنية.

ومن جانب آخر نجد أن البيئات الثقافية الرصينة التي يتحلّى أفرادها بالولاء لقيمها الوطنية، ومعاييرها الاجتماعية يصعب على أيّ نموذج ثقافيّ مغاير لقيمها وعاداتها، أن يتغلغل فيها، أو أن يؤثّر في أفرادها فيُضعِف من التزامهم بثقافتهم الوطنية.

٢- المهدّدات الاقتصادية: تنشأ المهدّدات الاقتصاديّة لقيم المواطنة من عدم التوازن في التنظيم القيميّ للمجتمع كنتيجة للتغيرات السريعة والمتباينة، حيث يحدث تغيّر في ترتيب القيم بالنسبة للأفراد وأهميتها كموجّهات لسلوكهم، فقد تسيطر القيم المادية على سلوك كثير من الأفراد أو تحتلّ مكانة اجتماعية أعلى من السّابق في سلّم القيم المركزيّة. ويرى زيدان ٢٠٠٨ أنّ التّغيرات السريعة والمتلاحقة وغلاء الأسعار قد أسهمت في تحوّل بعض القيم الاجتماعية في المجتمع، وانتشار القيم الماديّة الاستهلاكية. وأشار السيد ٢٠٠٤ بأنّ سيطرة القيم المادية على الأفراد تدفعهم للحصول على الثروة والنّفوذ والمراكز الاجتماعية الهامّة في المجتمع بصرف النّظر عن المصدر أو الوسيلة لتحقيق ذلك، وهذا يؤثّر بدوره في النواحي الرّوحية والأخلاقيّة ممّا يتعارض مع قيم المجتمع المركزيّة مثل: الأمانة والعدالة وتكافؤ الفرص والسعي للنجاح وغيرها من القيم المهمّة لأفراد المجتمع.

٣- المهدّدات السياسيّة: يعاني قطاع واسع من الشباب من حالة التهميش وضعف المشاركة الواعية في صنع أحداث مجتمعهم في حاضره ومستقبله، نظرا لتحجيمهم وإبعادهم عن المشاركة في مسيرة مجتمعاتهم، ممّا أدى إلى شعورهم بخيبة أمل ومزيد من الإحباط، فعلى المستوى الرسمي مثلا نلاحظ عزوفا ولامبالاة وانخفاضا كبيرا في معدّلات المشاركة السياسيّة. واتّسمت علاقة الشباب مع هذه الحكومات بأنّها علاقة مبتورة في معظم الأحيان.

وفي هذا السياق فإنّ الحديث عن المشاركة السياسيّة الفاعلة لا يتمّ إلا في نطاق مجتمع مدنيّ حديث، ودولة وطنيّة حديثة، تبدو لمواطنيها من الداخل دولة حق وقانون لا دولة حزب أو نخبة أو فئة أو طبقة، لأن الأُولى تتيح المشاركة السياسيّة للجميع، أمّا في الحالة الثانية فتجعل المشاركة السياسيّة مقتصرة على أعضاء الحزب أو النخبة السياسية وتستثني الآخرين، وهو الأمر الذي يُعمّق الفجوة بين الأفراد والسّلطة الحاكمة.

ورغم كل محاسن المشاركة السياسيّة إلا أنّها في الواقع تشهد أزمة ترتبط بالتخلّف السياسيّ، حيث يتمّ توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسيّة بنوع من الاختلال، كما نجدها إمّا مشاركة منعدمة أو شكلية.

٤- المهدّدات الاجتماعية: لقد أسهمت التغيّرات الاجتماعيّة سواء من حيث عدد السكان، أو عدد العاملين أو متوسط دخل الفرد، وازدياد عدد المتعلمين في تردّي القيم وبروز مشاكل اجتماعية كثيرة بسبب تلك العوامل مجتمعة أو متفرّقة، ولعلّ الاتجاه نحو التحوّل من الأسرة الكبيرة الممتدّة إلى الأسرة النوويّة نتيجة لعديد العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة نجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعيّة، وتذكر جرار ٢٠١١ بأنّ المخاطر الاجتماعيّة تشكّل تهديدا أمنيا للسّلام المجتمعيّ والأمن الإنسانيّ وخاصّة في مجالات التمكين الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتربويّ والسياسيّ ممّا ينعكس سلبا على قيم المواطنة والانتماء الاجتماعيّ، وخاصّة في مجال الحقوق الاجتماعية والسياسية والتشريعية للمواطن، ممّا يؤدّي إلى ضعف الاندماج الاجتماعي وتشيع سلوكات سلبيّة كعدم الانضباط والخروج عن القانون والشعور بالعدائية (مجموعة الخبراء المغاربيين ، ٢٠١٨)(Maghreb Expert Group, 2018).

المقاربات الفاعلة في ترسيخ قيم المواطنة

يحتاج ترسيخ قيم المواطنة إلى اختيار إحدى المقاربات أو المداخل بحسب متطلّبات السّياق؛ علما بأنّ هذه المقاربات ليست متعارضة بل إن التّفاعل بين مكوّناتها هو الأساس.

١- المقاربة الحقوقية: وهي المقاربة التي تقوم على جعل المعرفة بالحقوق مبنيّة على الاستيعاب الجيد للمواثيق الدولية والنصوص المعتمدة في هذا المجال، مع التّأكيد على

أن عدم المعرفة بها سوف لن يسمح للمواطن بالمشاركة الفعّالة في قضايا مجتمعه، وهذه المشاركة تتطلّب:

- واجب احترام حقوق الإنسان بالنسبة للجميع؛
- واجب الجميع في حماية حقوق الإنسان دون تمييز؛
- واجب احترام الحريّات الأساسيّة؛
- واجب إعمال حقوق الإنسان بخلق البيئة المناسبة لذلك، وتوفير الوسائل الملائمة؛

يؤدي الاقتناع بهذه الواجبات إلى إدراك مرتكزات المواطنة مثل:

- المواطن له حقوق وعليه واجبات، لذلك فإنّ مشاركته الفاعلة هي التي تتحقق بها مواطنته.
- للمواطن الحقّ في اتخاذ القرارات التي تهمّ حياته وعلاقاته مع الغير مع احترام قيم الجماعة، وحريّة الآخرين وحقوقهم؛
- للمواطن الحقّ في ممارسة أدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية من منظور التساوي في الأدوار بين كل فئات المجتمع؛

كيف نشتغل على المقاربة الحقوقيّة؟

لتشغيل هذه المقاربة و إنجاحها نحتاج إلى إنجاز عدّة مهام أهمها:

- التشخيص: وهي المرحلة الأولى التي تسمح بإنجاح المقاربة الحقوقية وجعلها جزءا من معارف المواطن هي التشخيص الذي يتجاوز المقاربة التقنية بتقويمها بمقومات الإشراك الذي يعي أهدافه.
- التفعيل: يسمح التشخيص الذاتي الذي ينجزه المواطن بالانخراط في تفعيل نتائجه.

السلوك تجاه الذات والمحيط: تَبَنِّي سلوك وقائي في الوسط الأسري، أو تَبَنِّي سلوك وقائي تجاه المحيط.

السلوك تجاه الغير: قبول رأي الأخر، وإبداء روح التسامح، والقبول بالعمل الجماعيّ.

تقوية سلوك المواطن: يمكن تفعيل هذا المبدأ من خلال عدّة عمليات مثل القيام بعمل تضامنيّ من أجل قضية ما، أو الانخراط في الجمعيات والأحزاب، والقيام بأعمال خيرية،

والمساهمة في حماية البيئة، والتطوع لتقديم خدمات عموميّة، كلّ ذلك سيقوّي مبادئ المشاركة الفعالّة.

٢- مقاربة القدرات: إذا كانت المقاربة الحقوقية أساسية في تعميم المعرفة، فإنّ عدم ربط ذلك بتصور محدّد لتقوية القدرات سيُفقد هذه المقاربة قيمتها ووظائفها، ذلك أنّ المعارف قد تُنسى بعد تخزينها في الذاكرة، لكن القدرات تستمرّ حاضرة لأنّ تقوية قدرات المواطنين في مجال القيم ستجعلهم قادرين على استيعاب القوانين والحقوق والواجبات مهما اختلفت الوضعيّات التي تواجههم.

٣- المقاربة التربوية: تمثل مؤسّسات التعليم والتكوين (مدارس، جامعات، معاهد) فضاء إنسانيا ومعرفيا وحقوقيا وسلوكيا يسمح بنموّ شخصيّة المواطنين اعتمادا على تفاعلهم مع مكوّنات محيطهم المتعدّدة، ومع الأدوار التي ينجزها مختلف المتدخّلين في إطار تصوّر منفتح يهدف إلى جعل صيرورة التعلم مواكبة لإيقاعات الحياة العامّة وتطورها، ممّا يستلزم تنمية المعارف الأساسية والكفايات الثقافية تحقيقا لاندماج اجتماعي يشجّع القدرة على الفكر التحليلي والنقدي البنّاء، والتشبّع بقيم السلوك المدني التي تقبل التعدّد والاختلاف، وتؤمن بالتسامح الفكري والسياسي والثقافي، وتعتبر الحوار الأداة المثلى لحلّ الخلافات.

وتقوم هذه التربية على تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وترسيخ مقومات الذهنية الديمقراطية، وتبنى على ثلاثة أسس وهي:

- أساس غائي: يتمثل في ترسيخ ثقافة تدافع عن المواطنة وحقوق الإنسان وتكرّسها، باعتبارها سلوكا يوميا يحدّد طبيعة العلاقة بين الفاعلين في الحياة المدرسية وبين محيطهم المجتمعي والإنساني.
- أساس حقوقي وتنموي: تعتبر التربية على المواطنة مدخلا ضروريا لتنمية المجتمع وتحديثه.
- أساس تربوي: تربية تستجيب للأسلوب التربوي الحديث الذي يتجاوز ترسيخ المعارف، ويرقى إلى تربية يمارس فيها المتعلم حقوق الإنسان ويتشبّع بها، ويقرّ بحق الآخرين

بها، ممّا يجعل المدرسة فضاء للتنشئة الديمقراطية في أفق تفاعلها مع الحياة المجتمعية (حمدان ، ٢٠١٨)(Hamdan, 2018).

قيم المواطنة في المجتمع الجزائري(ما هو المطلوب لتحقيقها)

إنّ من الطبيعي أن ينعكس التنوّع الاجتماعي في ولاءات الإنسان الجزائري . فبدلاً من أن يتوجّه بولائه نحو الوطن الأكبر ؛ فانّ عدداً مهمّا من الأفراد ربما توجهت ولاءاتهم نحو الأسرة أو القبيلة ..... الخ التي ينتمي إليها فيضعف بالنتيجة الشعور بالمواطنة لديه . فالمواطنة تتسامى على الفئوية لكنّها لا تلغيها والمطلوب أن تتواءم معها وتتعايش ؛ لتكون المواطنة بوتقة تنصهر فيها كلّ الانتماءات وبقدر الانسجام والانتظام بين هذه العناصر الولائية والفئوية يجد المواطن نفسه والجماعة التي ينتمي إليها مكانتهم ، وبالتالي فإنّ فقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن وبالتكامل الاجتماعي مع أبناء المجتمع يؤدّي إلى اتجاه الفرد إلى الولاءات الضيّقة القبليّة والعشائريّة..... الخ.

إن التحوّلات السياسية – الاجتماعية التي حدثت في الجزائر جعلت الفرد الجزائري يعيش واقعا اجتماعيا – اقتصاديا – وثقافيا لم يرتق إلى مستوى التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري. هذا الواقع جعل الفرد الجزائري لا شعورياً يميل إلى التحدث عن الحقوق المفقودة مقابل الواجبات المتزايدة يوماً بعد أخر وحكومة بعد أخرى. ومن هنا فان تطبيق الدّلالات والمعاني المتعدّدة لمفهوم المواطنة تعود بالضرورة إلى إحداث نوع من التضامن الاجتماعي والاستقرار السياسي ، وهذا بدوره يشكّل أرضية مناسبة لإحداث التنمية الشاملة على كافّة الأصعدة ، داخل الدولة التي تطبّق مبدأ المواطنة.. وهكذا يمكن القول أن الفرد الجزائري يجب أن ينظر إلى التمييز بين مفهوم الحقوق والواجبات في إطار مواطنة فعّالة تساهم في تحديد وتشكيل الواقع الجزائري في ظلّ ظهور كلمات جديدة بدأت تطرق مسامع الجزائريين من نوع المواطنة ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان، والمساواة .... وغيرها . في الساحة السياسية والفكرية والاجتماعية ... الخ .

بالإضافة إلى ذلك فإنّ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري تواجه تحدّيات من أبرزها الازدواجية التي يتكوّن منها المجتمع الجزائري و كذا طغيان بعض الهويات الفرعية: كالهويّة العشائريّة والقبليّة والمناطقيّة على الهوية المدنية المبنية على القانون والمساواة، وغياب التوجّه

الشامل لمقاربة مفهوم المواطنة والآليات الضروريّة لتعزيزه، وتساهم هذه الصعوبات في إضعاف مفاهيم حكم القانون والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، نظرا لضعف التثقيف السياسي، و بروز اتجاهات وسلوكات اجتماعية منافية لهذه المفاهيم.

إن إشكاليّة المواطنة يمكن القول عنها أنها ليست مجرّد حقوق وواجبات، وإنّما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرّس على أدائها لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أحسن وجه، لأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في حد ذاته، وإنّما المسعى هو تحقيق مواطنة بخصائص ومواصفات معيّنة قادرة على المساهمة في إنجاز الانتقال الديمقراطي المنشود، وذلك لن يكون إلا من خلال المواطنة الواعية القادرة على انتزاع حقوق المواطن كاملة، والمواطنة المسؤولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العامّ فالمطلوب إذن:

١- المواطنة الواعية: إن المواطنة الواعية التي ينبغي للجميع العمل من أجل تكريسها هي التي تجعل المواطن يعي أنّ له حقوقا على الدولة لا يقبل التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وأنّ عليه مسؤوليات من واجبه السعي لتأديتها مهما كانت الصعوبات والإكراهات في وجه ذلك، انطلاقا من أن السُّلطة قد وُجدت لخدمة الشعب، وينبغي أن تتصرّف مع مختلف أفراده وفقا لذلك.

فالمواطنة الواعية هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، و ذلك لا يلغي الحقّ في الاختلاف والتنوع والتعدّد الثقافيّ في المجتمع الواحد، ولا يمكن لهذا التعايش أن يتحقّق إلّا عن طريق الحوار في جو من الحريّة والمشاركة والتسامح وضمان سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف، وعبر إصلاح شامل يستهدف كافّة المؤسّسات بغية تجديدها وعقلنتها المُصَاحَبِ بترسيخ ثقافة المواطنة التي تضمن حقوق المواطن قبل مطالبته بواجباته وتوفير أجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون، وبغرس قيم المواطنة في الأجيال الصاعدة وتعميق الحس المدني لديها وتربيتها على ضرورة القيام بالواجب تجاه المجتمع والدولة. وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وأنّ الولاء ينبغي أن يكون للدولة وليس للقبيلة أو الطبقة. وأهمية

التمسّك بالنظام واحترام القانون. باعتبار أن تلك القيم هي وحدها التي تؤسّس لممارسة ديمقراطية صحيحة، وتحقّق دولة الحق والقانون التي تمثّل الدولة الديمقراطية بامتياز.

- المواطنة المسؤولة: إذا كانت المواطنة الحديثة هي " أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" فإنّ ذلك يتحقّق حتما بوجود المواطن الصالح المسؤول المستعدّ للدّفاع عن حقّه والقيام بواجباته، ليس ذلك النموذج السلبي الذي يتنازل عن حقوقه ، ويتقاعس عن المشاركة في الشأن العامّ والمستسلم لأنواع الظلم والاضطهاد. وحتّى نغيّر من سلوك هذا النموذج السلبي نحو الإيجاب لا بد من السعي لترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة التي تدفع الإنسان إلى الاهتمام بقضايا بلده ومستقبله ومصيره ، عبر ما يمكن أن نطلق عليه المواطنة الإيجابية المسؤولة الفاعلة والمتفاعلة، التي تتجاوز حدود الحقوق والواجبات إلى العمل على تطوير المجتمع، والسعي لمكافحة الفساد (حمدان ، ٢٠١٨)(Ibid, 2018).

إن مبدأ المواطنة الإيجابية المسؤولة، تجعل المواطن يقوم بدوره في الدّفاع عن مصالح جميع المواطنين وعن المصالح العليا للبلاد عبر تكريس قيم الإصلاح، بوصف ذلك أحد المداخل لترسيخ قيم الديمقراطية والشفافية الضرورية للإسراع بمسيرة التنمية المنشودة والتغيير المطلوب، لكنّ ذلك يحتاج إلى نخبة سياسية وفكرية قادرة على التضحية من أجل تأكيد هذه الحقوق وتحويلها إلى حق أصيل لا يمكن الانتقاص منه تحت أي ادعاءات نخبوية تتاجر بهموم المواطن.

وخلاصة القول فإنّ غياب المواطنة الواعية والمسؤولة في أقطارنا كان من بين أسباب عدم احترام القانون وانتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العامّ، ممّا يعني أنّ نشر قيم المواطنة سيكون أحد مداخل ترسيخ الثقافة الديمقراطية والذي سيمرّ حتما عبر تعزيز دور الإنسان الذي يعدّ محور عملية البناء وغايته، ومن خلال دعم العلاقات الإنسانية وتوفير أجواء ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تساعد على تحقيق ذلك وتعزيزه بالأطر القانونية والمؤسسية الكافية.

وتؤدّي المنظومة التربوية دورا أساسيا في عملية بناء المواطنة من خلال تركيز برامجها التعليمية على التفكير والمساءلة، ولا يمكن اختزال المواطنة في مفهومها القانوني والذي يقتصر على الجنسية فحسب(وما لذلك من تبعات: حقوق وواجبات).

إنّ برامج إصلاح المنظومة التعليمية لا يجب أن تركّز على الجوانب الشكلية والتقنية بل يجب أن تمتدّ إلى الإصلاح في الجوانب المعرفية والمواطنية، ولا يترك المجال للإحصائيات بشأن عدد الجامعات والمؤسّسات التربوية ، وعدد المقاعد البيداغوجية (ثقافة الكم والرأسمال المادي) (ثقافة النوعية والرأسمال البشري).

خاتمة البحث

ممّا تم عرضه نظريّا ومنهجيّا توصّلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- النتائج :

- مبدأ المواطنة كما استقرّ في الفكر السياسيّ المعاصر هو مفهوم تاريخيّ شامل ومعقّد له أبعاد عديدة ومتنوّعة منها ما هو ماديّ _ قانونيّ، ومنها ما هو ثقافيّ _ سلوكيّ، ومنها أيضا ما هو وسيلة وما هو غاية يمكن بلوغها تدريجيا.
- نوعيّة المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسيّ والرقي الحضاريّ، كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطوّر السياسيّ والاجتماعيّ وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيّرات العالميّة الكبرى.
- على الرغم من صعوبة تعريف مبدأ المواطنة باعتباره مصطلحا سياسيّا حسيّا ومتحرّكا في صيرورة تاريخيّة مستمرّة ،إلّا أن ذلك لا يعني بأيّ حال من الأحوال أنّ مصطلح المواطنة يمكن استخدامه دون دلالة ملزمة تسمح للمتحدّث والمستمع أن يصلا في آن واحد إلى مفهوم محدّد ومشترك يتعدّى فهم كلّ منهما للأخر إلى فهم الآخرين المعنيين باستخدام المصطلح داخل البلد نفسه وخارجه أيضا.
- إنّ العنصر الأساسي في المواطنة هو تغذية التعاطف الاجتماعي الصادق بين الناس والوسيلة الحقيقية لتحقيق المواطنة هو رفض تفويض شؤون الحياة العامّة لغير أهل الاختصاص و في المقابل إلزام أهل الاختصاص بالقيام بهذا العمل.

- أن تنظر الحكومة إلى المواطنة على أنّها قوام حياة المجتمع وأن تسعى برامجها إلى جمع الفقير والغنيّ على قدم واحدة في تجديد المجتمع. ولكي تكون مواطنا بهذه المواصفات ينبغي أن تكون مرتبطا اجتماعيّا بالمجتمع القويّ في تضامنه الاجتماعيّ، هذا المجتمع الغنيّ بالمواطنين الصالحين، وحينها يضمن الجميع رعاية المؤسّسات للعادات والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشريّ (حمدان ، ٢٠١٨)(Ibid, 2018).

المقترحات والتوصيات

- ضرورة توفير وعي ثقافي جماهيريّ من خلال تثقيف المواطنين بالثقافة والتنشئة السياسيّة والتربية على المبادئ الديمقراطيّة، وكذا التّسامح والتّكافل والتّآخي من خلال القيام بحملة توعية ثقافيّة واسعة طويلة الأمد للتأثير على قناعات الأفراد وخلق روح المواطنة والانتماء إلى الدّولة.
- دعم وتنميه عملية التّفاعل الاجتماعيّ من خلال خلق آليّة وظروف ملائمة يمكن من خلالها ربط أفراد المجتمعات بعضهم ببعض عاطفيّا، واجتماعيّا وثقافيّا وماديّا ومعنويّا في إطار سلوك عامّ مقبول لدى الجميع.
- معالجة المشكلات الداخلية المتمثلة في الفساد الإداريّ والماليّ وغيرها من المشاكل التي رافقت التحوّلات والإنجازات وذلك من خلال اتّباع خطط وبرامج إداريّة وماليّة.. الخ
- دعم التوجيهات نحو بناء المواطنة العالميّة في ظلّ التّعاون والتّقارب بين الشعوب ارتباطا بظاهرة العولمة.

Rferences

Admi, A. Mohammed. Citizenship, [online] .. on the following link: https://democraticac.de/?p=43711, visit: 12/11/2018

Al Abboud, A ben Sied ben Roched. Values of Youth Citizenship and Preventive Security Online]. Visit: 12/11/2018, at the following link: http://www.nauss.edu.sa/DocLib/ EB_512.

Al Abboud, A bin Saeed bin Mohammed. Values of citizenship for young people and their contribution to the promotion of preventive security "on-line." Visit: 12/11 / 2018. The following link: http://www.nauss.edu. sa / DocLib / EB_512.pdf, p. 76

Al-Ghamdi, M. (2009). Media and Values. Riyadh / Saudi Arabia: Khalouk Publishing Corporation

Al-Khasht, M. O: Evolution of the concept of citizenship in Western political thought, [on-line] Visit: 12/11 / 2018. The following link: http://tasamoh.om/index.php/nums/view / 24/461

Al-Kuwari, A.(1923). "The Concept of Citizenship in the Nation-State". Unity Studies: Center for Arab. N 264, p. 113.

Ben Dahman, J. Responsible Citizenship, [online]. Visit: 12/11 / 2018. http://citizenshipgate.com/en/wp-content/uploads/2013/04/Responsible- Citizenship-A-guide-to-concepts-and-topics.pdf

Diab, F. (1980). *Values and Social Habits*. Beirut: Dar al-Nahda al-Arabiya for Printing and Publishing.

El Gohary, A. (1996). Studies in Social Development (Islamic Entrance). Egypt: Nahdet Al-Sharq Library.

Ghaith, M. (1995).Dictionary of Sociology. Alexandria :Dar al-Maarifah al-Jami'a

Hamdan, R. M. Culture of Citizenship in Contemporary Iraqi Society (An Analytical Study from a Social Perspective),, [Online] Visit: 12/11/2018. /jilrc.com

Ibn Manzoor. Lanson Al Arab. Beirut : Dar Al Ma'aref Article. (1), d. T.

Jarrar, G.J. (2011).Global Citizenship. Amman : Dar Wael Publishing and Distribution

Kafi, I. A. (2005) Encyclopedia of Islamic Values and Ethics. Alexandria / Egypt: Alexandria Book Center

Maghreb Expert Group. Citizenship in the Maghreb, [online]. Visit: 12/11 / 2018. http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin- cemi-09.pdf

The Arab World Encyclopedia. (1996). Riyadh: The Works of the Encyclopedia for Publishing and Distribution

Zamzam, A. I. Threatening the Values of Citizenship and its Relation to Behavioral Transgression, Online]. Visit: 12/11 / 2016. https://www.shjpolice.gov.ae/attch/security_lab/security_lab-

المصادر العربية:

ابن منظور، (ب.ت) لسان العرب ، دار المعارف ، بيروت .

آل عبود ،عبد الله بن سعيد بن محمد: قيم المواطنة لدى الشباب والأمن الوقائي على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي:
http://www.nauss.edu.sa/DocLib/EB_512.pdf

جرار ،اماني غازي(٢٠١١).المواطنة العالمية ،عمان/ دار وائل للنشر والتوزيع .

جمال بن دحمان : المواطنة المسؤولة،.[على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي: http://citizenshipgate.com/en/wp-content/uploads/2013/04/Responsible-Citizenship-A-guide-to-concepts-and-topics.pdf

الجوهري، عبد الهادي(١٩٩٦). دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، مصر: مكتبة نهضة الشرق.

حمدان رمضان محمد: ثقافة المواطنة في المجتمع العراقي المعاصر(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، [على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي:
http://jilrc.com

الخشت ،محمد عثمان: تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي،.[على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي:
http://tasamoh.om/index.php/nums/view/24/461

دياب، فوزية.(١٩٨٠). القيم والعادات الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود: قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الأمن الوقائي" على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي:
http://www.nauss.edu.sa/DocLib/EB_512.pdf

علي عيسى زمزم: مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالسلوك الانحرافي، على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٦/١١/١٢.على الرابط التالي-https://www.shjpolice.gov.ae/attch/security_lab/security_lab

الغامدي ،ماجد بن جعفر(٢٠٠٩). الإعلام والقيم، الرياض/ المملكة العربية السعودية: مؤسسة خلوق للنشر.

غيث ،محمد(١٩٩٥) . قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

الكافي ،اسماعيل عبد الفتاح(٢٠٠٥) .موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، الإسكندرية/مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

الكواري ،علي (١٩٢٣)."مفهوم المواطنة في الدولة القومية "مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.العدد٢٦٤،ص١١٣.

مجموعة الخبراء المغاربين: المواطنة في المغرب العربي،.[على الخط المباشر].زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢.على الرابط التالي:-http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf

محمد ، عربي لادمي: المواطنة، [على الخط المباشر]..على الرابط التالي https://democraticac.de/?p=43711، زيارة يوم: ٢٠١٨/١١/١٢

الموسوعة العربية العالمية(١٩٩٦) . مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض